قضايا سياسية

اسم المقال: الأزمة الليبية في المنظور التركي والإيراني
اسم الكاتب: م.د. أوراد محمد مالك كمونه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1547
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 22:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأزمة الليبيـــــــة في المنظـــور التركي والإيـــراني

(The Libyan crisis in the Turkish and Iranian perspectives)

م .د. أوراد محمد مالك كمونه

الملخـــــص

كان التدخل التركي في الأزمة الليبية في الفترة الأخيرة بمنزلة دافع إلى مزيد من التأزم اكثر منة إلى الحل – كما تدعي تركيا – إذ تسعى تركيا إلى سرعة وضع قدم عسكرية مرحب بها في ليبيا لمنع حكومة الوفاق من السقوط والتخطيط لبدأ التنقيب عن الغاز والنفط في ليبيا لحل أزمة الطاقة التركية أي مبادلة الأمن بالطاقة ومحاولة استغلال الموقف لإرساء تجمع جديد للإسلام السياسي الموالي لتركيا، اما الموقف الإيراني من الأزمة الليبية فلا يتجاوز دورا لوجستيا وتقديم الخبرة لتركيا في الالتفاف على العقوبات الدولية ومساعدتها في نقل المقاتلين والاسلحة الى ليبيا، كما تعمدت إيران إضافة بعض الضبابية على موقفها إزاء الأزمة الليبية وعدم التدخل فيها بشكل مباشر فضلا عن بعض المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة ومن تدخل تركيا العسكري.

Abstract

The Turkish intervention in the Libyan crisis in the recent period was a trigger for more tension than a solution – as Turkey claims – as Turkey seeks to quickly set a welcome military footing in Libya to prevent the reconciliation government from falling and planning to start exploration for gas and oil in Libya to solve the Turkish energy crisis, that is, the energy exchange for security and trying to exploit the situation to establish a new gathering of pro-Turkish political Islam, as for the Iranian position on the Libyan crisis, it does not exceed a logistical role and provide Turkey with expertise in circumventing international sanctions and assisting it in transporting fighters and weapons to Libya, Iran has also deliberately added some ambiguity to its position on the Libyan crisis and not directly interfered with it, as well as some international and regional positions regarding the Libyan crisis and Turkey's military intervention.

المقـــدمـــة

أخذت الأزمة الليبية[*] في المدة الأخيرة، منحى تصاعديا مع احتدام الصدام بين حكومة الوفاق من جانب والجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر من جانب اخر، ودعوة الأولى تركيا إلى التدخل العسكري في الشأن الليبي، مما ينذر بتهديد الدولة الليبية وتتجاوز حدودها لتمتد إلى دول الجوار الإقليمي، وقد دفع ذلك الأمر إلى تحرك دولي وإقليمي لمناقشة الأزمة ومحاولة التوصل إلى تسوية شاملة بشأنها للحيلولة دون تفاقم الأوضاع.

أن التدخل التركي في الأزمة الليبية كان بمنزلة دافع إلى مزيد من التأزم اكثر منه إلى الحل، وترى حكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج في التدخل التركي طوق نجاة لإبقائها في السلطة في طرابلس وهي التي كانت على وشك السقوط بعد أن باتت قوات الجيش الوطني الليبي على مشارف طرابلس، وكان بإمكانها اقتحام المدينة ولكن ذلك سوف يتسبب في خسائر مدنية كبيرة قد لا يمكن تجنبها، وفقا لتصريحات المشير حفتر قائد الجيش الوطني الليبي.

---

[*] لتوضيح طبيعة الأزمة الليبية يتعين رسم خارطة الفاعليين فيها والتحالفات المتصارعة واهداف كل منها وحول التقارب والتباعد فيما بينها، من خلال الاشارة الى ثلاثة مجموعات رئيسة هي: **1**- مجموعة غرب ليبيا (طرابلس وحلفاؤها) مركزها طرابلس وتمثلها حكومة الوفاق المنبثقة من اتفاق الصخيرات برئاسة فائز السراج وتضم مجموعات مسلحة وميليشات بعضها تابع مباشرة للسلطة السياسية وبعضها الأخر موالٍ لها، وان لم يكن جزءاً من التشكيلات المسلحة الرسمية التابعة لها وترتبط هذه المجموعة بشبكة تحالفات قوية تصل الى حد الدعم المباشر من جانب بعض الدول الإقليمية خصوصاً قطر وتركيا، وعلى المستوى الدولي تحظى هذه الحكومة باعتراف الأمم المتحدة وتدعمها بعض القوى الدولية مثل ايطاليا. **2**- مجموعة شرق ليبيا (طبرق) ويشكل الجيش الوطني الليبي الكيان الداخلي الأبرز في هذه المنطقة ويقوده المشير خليفة حفتر، تأسس هذا الكيان عام 2014 تحت مظلة البرلمان الليبي، كما استطاع في الاشهر الاولى من عام 2019 مد نفوذه الى بعض مناطق الجنوب والغرب بتفاهمات وتوافقات قبلية احياناً، وبمواجهات مسلحة احياناً أخرى، وتحظى هذه المجموعة التي ترفع شعار مكافحة الإرهاب بدعم قوى إقليمية منها مصر والإمارات وقوى دولية منها فرنسا وروسيا. **3**- أطراف شبه محايدة: لا تتبنى هذه الأطراف مواقف مسبقة مع أو ضد ولا تنحاز لأي من الشرق او الغرب وتتمثل بمعظم مكونات وقبائل الجنوب داخل ليبيا ومن خارج الجزائر وتونس في الجوار المباشر، وبعض الدول الأوروبية مثل المانيا، ويمكن ضم الولايات المتحدة الى هذه المجموعة لأن مواقفها من الصراع واطرافه غامضة ومتناقضة، فأحياناً تنسق مع حفتر بعَده شريكاً في مكافحة الإرهاب واحياناً تنسق مع حكومة الوفاق وتعدها الشرعية، ويتلخص موقف هذه المجموعة بشكل عام في الحرص على عدم انزلاق ليبيا الى حالة الفوضى الشاملة أو الخضوع الى سيطرة بعض القوى والمكونات السياسية والمجتمعية وإقصاء أخرى بما يتنافى مع متطلبات الاستقرار ويفضي بالتالي الى حالة عدم الاستقرار الى خارج ليبيا، لذا تحتفظ هذه المجموعة من الدول بعلاقات متوازنة مع كل أطراف الملف الليبي سواء المتحاربة حاليا داخل ليبيا او الدول الخارجية متعارضة المصالح. للمزيد من المعلومات ينظر: سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، مجلة شؤون عربية، الأزمة العامة، لجامعة لدول العربية، 178- صيف 2019، ص88-103. كذلك ينظر: محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، 24 يونيو 2020، على الموقع www.trendsreserch.org

إذ شهدت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط عدداً من التحولات من حيث الخطاب السياسي وآليات الممارسة التي اصبحت أكثر ميلاً الى استخدام القوة العسكرية التي تجلت في تدخلها العسكري في سوريا وشمال العراق، وإبرام اتفاقية للتعاون العسكري مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا والمشاركة في لعبة توازنات القوى على الصعيد الإقليمي والدولي بالتزامن مع ضعف التحالفات التقليدية التركية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأنهيار عملية السلام الكردية، وتراجع حالة عدم الاستقرار الداخلي خاصة بعد محاولة الأنقلاب الفاشلة في 2016، ويرجع ذلك نتيجة مجموعة من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في تشكيل رؤية النخب السياسية التركية لملامح التحرك الخارجي تجاه المنطقة.

بدأت النخب السياسية التركية تنظر الى تطورات المنطقة على أنها تمثل الى حد كبير تهديداً جديداً للأمن القومي التركي وتطلعاتها الإقليمية، كما عانت تركيا من عدم الاستقرار على طول حدودها مع سوريا والعراق، بما في ذلك الهجمات الإرهابية الواسعة النطاق وتدفقات اللاجئين الضخمة لذا فقد تدخلت بشكل مباشر عسكرياً في الحروب الأهلية المستمرة في ليبيا وسوريا. أن رعاية تركيا لجماعة الإخوان في المنطقة وسعيها الى دور مهيمن إقليمي أدى الى تدهور العلاقات التركية مع السعودية والامارات ومصر، إذ كانت المنافسة بينهما تدور في أجزاء مختلفة من المنطقة ولكن بشكل خاص في الحروب الأهلية في ليبيا وسوريا، اما التعاون التركي القطري في الخليج فقد سعى الجانبان في خلق موطئ قدم لهم في منطقة القرن الأفريقي من خلال تبني سياسية المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي.

وفيما يتعلق بموقف تركيا من التوجهات الإيرانية فقد كان محدوداً حفاظاً على علاقاتها القائمة ومصالحها المشتركة، ولكن هذه المرحلة من التوافق والمصالح المشتركة بين الطرفين لم تستمر لوقت طويل، إذ ظهرت مجموعة من الخلافات بين الجانبين، إذ عبرت إيران عن عدم ارتياحها للعمليات العسكرية التركية في حين استنكرت تركيا النشاط المتزايد لإيران والميليشيات التابعة لها في دعم النظام السوري في المناطق الغربية من تركيا، أدى هذا الى تصاعد التوترات مع إيران عام 2020.

أهميـــــــة البحـــــث: تتجه تركيا أكثر في تفاعلات المنطقة ونحو الترويج لنموذج القوة العسكرية الإقليمية كتعويض عن تراجع قوتها أي الاعتماد المكثف على الأداة العسكرية في سياستها الخارجية وهو ماظهر بشكل واضح عبر التدخل التركي في الأزمة الليبية إذ تعد تركيا الداعم الأهم لحكومة الوفاق الوطني، ومن ثم المواقف التركية والإيرانية والمصالح المشتركة والمتعارضة لهما في ليبيا إذ يكمل كل منهما الآخر المالي والعسكري والاستخباراتي.

فرضيـــــــة البحـــــث: ينطلق البحث من فرضيتين هما: تعدد واختلاف المواقف والمصالح والأهداف المشتركة الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الليبية وعلى نحو متعارض ومتوافق مع تركيا. والتدخلات الإقليمية وبشكل خاص التركية وأستخدامها القوة العسكرية للنفوذ الى داخل ليبيا لتعزيز حضورها.

أشكاليـــــة البحـــــث: ما هي مواقف الدول الإقليمية والدولية من الأزمة الليبية وبالأخص المواقف العربية والدول القريبة من ليبيا ؟ وهل التدخل العسكري التركي في ليبيا هو في صالح ليبيا كما تدعي تركيا؟ وما هي المصالح المشتركة والمتعارضة لكلا الدولتين المتجاورتين التركية والإيرانية في ليبيا؟ وهل تتقارب وتتباعد وجهات النظر والمواقف التركية والإيرانية تجاه الأزمة الليبية؟.

منهجيـــــة البحـــــث: تم اتباع المنهج التحليلي، الوصفي، والمقارن في هذا البحث.

هيكـــــلية البحـــــث: حول الأزمة الليبية والمواقف والتدخلات التركية والإيرانية فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة، ناقش المبحث الأول موضوع- (المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة الليبية) من خلال مطلبين: المطلب الاول هو (المواقف الدولية من الأزمة الليبية)، اما المطلب الثاني فهي (المواقف الإقليمية العربية من الأزمة الليبية)، ويتحدث المبحث الثاني وموضوعة (التدخل التركي والإيراني في الأزمة الليبية) والذي قسم الى أربع مطالب وهي:(الدوافع التركية للتدخل في ليبيا)، (والتدخل العسكري التركي)، ثم (الدور الإيراني من الأزمة الليبية) واخيرا (احتمالات مستقبل الأزمة الليبية).

اولا :المواقف الدوليـــــة والإقليـــــمية من الأزمة اللـــــيبية

رغم تعدد جهود ومحاولات التسوية للأزمة الليبية والتي اسفرت عن توقيع اتفاق "الصخيرات"[*] عام 2015 إلا أنه لم يرى النور بسبب خلافات حادة بين أطراف مؤثرة في المشهد السياسي الليبي بشأن

[*] جاء التحرك السياسي للأمم المتحدة بعد التعاقب على الملف الليبي أربعة مبعوثين للأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لفك التشابك والتجاذب السياسي بداية من اللبناني طارق منزي، ثم ليون الأسباني، ثم كوبلر الألماني، الى المبعوث الأممي الحالي اللبناني غسان سلامة لينتج هذا الحراك الدولي اتفاقاً عرف بـ(اتفاق الصخيرات) في 17 كانون الاول 2015 نسبة الى مدينة الصخيرات المغربية التي وقع فيها الاتفاق، ولكن هذا الاتفاق خرج معيباً، ويحمل بنوداً غير واضحة ولا تدعم تمكين مؤسسات الدولة من العمل وعلى رأسها الجيش وسيادته وتبعيته مما زاد من الاختلاف بين الفرقاء الليبين وعدم تمرير الموافقة على حكومة الوفاق المنبثقة عن المجلس الرئاسي من مجلس النواب ليقرر المجتمع الدولي منح حكومة الوفاق الشرعية الدولية في تمثيل ليبيا دولياً، وعدم اعتمادها من البرلمان، لتدخل ليبيا مرحلة سياسية مختلفة بوجود حكومتين: الأولى/ تسمى الحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الثني، ومقرها مدينة البيضاء بشرق ليبيا، ولها الشرعية الدستورية من مجلس النواب، الجهة المنتخبة الوحيدة في ليبيا ولكنها ليس لديها شرعية دولية، والثانية/ حكومة الوفاق برئاسة رئيس

بعض بنوده، وخلال عام 2017–2018 تواصلت جهود المبعوث الأممي الجديد لليبيا الدكتور (غسان سلامة) للتوصل الى تسوية، إذ طرح عام 2017 خارطة طريق لتحقيق هذا الهدف وتستند الخارطة الى ثلاث مراحل هي:1– تعديل اتفاق الصخيرات بعده يمثل المرجعية الرئيسة للتسوية، 2– عقد مؤتمر وطني تحت رعاية الأمم المتحدة يهدف دمج جميع الفاعلين على الساحة الليبية بما في ذلك الجماعات المسلحة بقصد إدماجها في العملية السياسية والحياة المدنية 3– إجراء استفتاء عام لاعتماد دستور جديد للبلاد في غضون عام مما يمهد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا، وعلى الرغم من أهمية هذه الخطة واتخاذ بعض الخطوات من أجل وضعها موضع التطبيق إلا ان صعوبات عديدة يفترض تنفيذها في مقدمتها الخلافات والانقسامات العميقة بين الاطراف الليبية المؤثرة بشأنها، إذ تنظر النخب السياسية والعسكرية إلمتصارعة والمتنافسة الى الصراع على أنه مباراة صفرية محكومة بمبدأ الغالب والمغلوب وتتخذ كل منها في السيطرة على الأراضي والموارد مصدر لتعزيز سلطتها وشرعيتها المحلية، ولذلك فهي تعرقل خطة المبعوث الأممي لأنها تسعى لتغيير الوضع القائم الذي يخدم المصالح الضيقة لهذهِ النخب، ومن الصعوبات التي تعترض تنفيذ الخطة أيضاً كثرة المواجهات والصراعات الداخلية وانعدام الأمن وعدم توفر الدعم الدولي الكافي لتنفيذها[1].

وعلى خلفية ذلك أصبحت الحروب الدائرة في ليبيا مرتبطة في جانب منها برغبة أطرافها في السيطرة على النفط والاراضي والموارد، وقد اصبحت الأمور اكثر تعقيداً مع استمرار الانقسامات الداخلية على الصعيد السياسي والعسكري من ناحية والفشل في إعادة بناء الجيش الليبي والأجهزة الأمنية على أسس وطنية من ناحية ثانية والانقسامات في صفوف القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الليبي من ناحية ثالثة[2].

تتسارع التطورات في ليبيا ومعها تتسارع مواقف الدول المتأثرة بالصراع او المؤثرة فيه عبر دعم طرفي النزاع وفي ظل أزمة متشعبة ومتعددة الأطراف يبدو المشهد في ليبيا اشبه بالوقوف على رمال

المجلس الرئاسي فائز السراج التي تتخذ من العاصمة مقراً لها وهي الحكومة التي تتمتع بشرعية دولية من اعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

للمزيد من المعلومات ينظر: أحمد إبراهيم عامر، ليبيا... ما وراء اشتباكات طرابلس، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام، العدد 214، اكتوبر 2018، ص216.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، كراسات إستراتيجية، أزمة الدولة العربية وصراعات الهوية (مرحلة ما بعد الربيع العربي)، العدد 289، المجلة 27، 2018، ص25.

[2] خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 64، 2014، ص19.

متحركة، ولم يكن الصراع الليبي المتواصل منذ اكثر من 9 سنوات بمنأى عن التدخلات والتجاذبات الخارجية بل كان ذلك عاملاً مؤثراً وساهم في دعم طرفي النزاع وفي تغيير المعطيات على الأرض، وليبيا مقسمة بين قوسين رئيسيين إحداهما في شرق البلاد يقودها اللواء المتقاعد(خليفة حفتر)، وأخرى في طرابلس والغرب الليبي تقودها حكومة الوفاق برئاسة (فايز السراج) وهي السلطة المعترف بها دولياً.

ولذلك أثارت الأزمة الليبية ردود افعال متباينة للقوى الدولية على المستويين الدولي والإقليمي وموقف كل دولة مشتق من طبيعة المصالح التي تربطه بليبيا، ولذلك فقد قسم هذا المبحث الى مطلبين:

المطـــلب الأول: المـــــواقف الدولية من الأزمة الليـــبية

1. **موقـــف الـــولايات المتحـــدة:** تشكل السياسة الامريكية تجاه الأزمة في ليبيا علامة استفهام كبرى في الشرق الاوسط منذ 2011 خاصة في ظل محدودية تدخلها في الأزمة، وقد بات الاهتمام الامريكي مقتصراً على ملفات بعينها، كمكافحة الإرهاب وأمن النفط متبعاً حيال ذلك تكتيكات جزئية تجاه اطراف النزاع، دون وجود رؤية إستراتيجية للتعامل مع تسوية الأزمة، وعبر الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) عن ذلك بوضوح عندما قال لرئيس الوزراء الإيطالي الأسبق باولو جتيلوني في مؤتمر صحفي عام 2017 إنه " لا يرى دوراً امريكيا في ليبيا، وإن المسألة لا تعدو سوى مكافحة الإرهاب مبرراً ذلك بإن بلاده لديها من الأدوار ما يكفي في العالم "[1].

وبعد عامين من ذلك الموقف الذي اضعف رهانات الاوروبيين عموماً على دور الولايات المتحدة في حلحلة أزمة ليبيا، ثم جرى اتصال بين (دونالد ترامب)و(المشير خليفة حفتر) منتصف 2019، أقر(ترامب) بدور الثاني في مكافحة الإرهاب وأمن موارد النفط، وقد اعقب ذلك جدال واسع حول ما الذي تريده الولايات المتحدة من ليبيا تحديداً لا سيما ان ذلك الاتصال عده المراقبون موافقة ضمنية على تقدم الجيش الوطني باتجاه العاصمة طرابلس لتحريرها من ميليشيات حكومة الوفاق المعترف بها أممياً، بينما كان قد سبق ذلك معارضة علنية لوزير الخارجية الامريكي (مايك بومبيو) في عهد الرئيس دونالد ترامب لتلك المعركة والذي رأى انه لا حل عسكرياً للأزمة الليبية[2].

ان مسار السياسة الأمريكية تجاه ليبيا، خلال إدارتي (اوباما وترامب)، يتضح انها عرفت أنماطاً مختلفة للانخراط المحدود سواء اتسمت تارة بالتدخل الجزئي والعزوف النسبي وتارة أخرى بالانفتاح المتوازن ذات الطبيعة البراجماتية على اطراف الصراع الليبي دون ان تسعى لتكثيف هذا الانخراط قياس بفواعل دولية اخرى في الأزمة الليبية مثل فرنسا وإيطاليا، إذ ركزت الولايات المتحدة جل اهتمامها اما على

---

(1) خالد حنفي علي، إشكاليات السياسة الأمريكية تجاه ليبيا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 218، 2019، ص194.

(2) عصام عاشور، ليبيا– ملف مفتوح، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2019، ص112.

مكافحة تمدد الإرهاب، أو ضمان أمن الطاقة بينما لم تتدخل لممارسة نفوذها الدبلوماسي والسياسي من اجل إنقاذ التسوية السياسية المتعثرة منذ اتفاق الصخيرات وعلى الجانب الاخر في عملية صنع توجهات السياسية الخارجية الامريكية تجاه ليبيا، شهدت عام 2019 في جلسة استماع للكونكرس حول الأزمة الليبية معارضة لاستمرار معركة طرابلس ومطالب بتدخل امريكي اكبر في دعم التسوية السياسية، وبعكس ذلك تنامي دور لوبيات الصراع الليبي في الولايات المتحدة، إذ تتعاقد اطراف النزاع مع شركات علاقات عامة لترويج مواقفها، إذ تشير بعض التقارير الصحفية الى ان حكومة الوفاق الليبي تعاقدت عام 2019 مع (شركة ميركوري) للشؤون العامة ولمدة عام بعقد قيمته مليونا دولار للضغط على إدارة (ترامب) وتأمين مواقف دولية في الكونكرس[1].

تتعامل إدارة (دونالد ترامب) مع أزمة ليبيا بمعادلة برجماتية واقعية عبر الاستفادة من قدرات الاطراف المختلفة سواء الجيش الليبي أو حكومة الوفاق في تأمين مصالح الولايات المتحدة وكل ما يتعلق بالإرهاب أو النفط، قد تغير الولايات المتحدة تكتيكاتها إذا فرض احد المتنازعين إرادته على الاخر ميدانياً، وإذا لم يحدث ذلك فستبقى منفتحة على جميع الاطراف، لكن هذا المنطق الأمريكي قد يؤدي الى ارتدادات على مصالح واشنطن في ليبيا في ظل مساعي قوى كبرى أخرى مثل روسيا لملئ فراغات التراجع الامريكي في الشرق الاوسط، كما حدث في سوريا ورغم ان روسيا تمثل دعم لقوات حفتر "الجيش الوطني الليبي" فإنها تطرح نفسها كوسيط منفتح على جميع الأطراف بما فيها حكومة الوفاق في مسعى لأستعادة ما خسرته في ليبيا من مصالح اقتصادية وأمنية بعد سقوط القذافي، وحتى على الصعيد الأوروبي ثمة اتجاهات لدى مراكز الفكر الاوروبي تدعو الى عدم الاعتماد على الدور الامريكي في ليبيا وتطالب ببناء موقف أوروبي موحد لدفع المسار السياسي[2].

ان الاوضاع في ليبيا تعاني فراغاً كبيراً خصوصاً على المستوى السياسي وعدم حسم عسكري قد يدفع أياً من الاطراف المتصاعدة الى خطوة أو تحريك غير رشيد استعجالاً لحسم وتغيير موازين القوة خاصة ان المسار السياسي سيستند في ملامحه الأساسية ومحدداته الى ما سترسمه نتائج العمليات العسكرية من قواعد ومواقع لمختلف الاطراف على مائدة التفاوض، صحيح ان بعض الاطراف والقوى الكبرى ليست متورطة بشكل فعلي في الأوضاع على الأرض مثل الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا، إلا

---

(1) Theodoric Meyer, Libya's government hires mercury, politico, 5 Feb 2019. http://www.politico.com/. كذلك ينظر: حنان أبو سكين، تناقضات الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الليبية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد220، 2020، ص106.

(2) ساموييل رماني، اهداف الوساطة الروسية في ليبيا، مركز كارتيجي للشرق الأوسط، 2019/4/18، على الموقع: www.carnegie-mec.org

أنها جميعاً معنية بالشأن الليبي ومنخرطة في مجريات الملف ككل إن لم يكن بشكل مباشر فعبر أطراف أخرى حلفاء أو وكلاء[1].

2. **موقف الاتحـــاد الأوروبي:** أعلنت المفوضية الأوروبية في 8 يونيو2020، أنه ليس هناك حل عسكري للأزمة الليبية فقط الحل السياسي هو الحل الوحيد "هذا ما صرحه المتحدث الرسمي بأسم المفوضية للشؤون الخارجية (بيتر ستانو)، وحدد الاتحاد الأوروبي مطالبته بوضع حد للقتال في ليبيا وأيد تصميمه على تطبيق حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا وتعهدت المهمة البحرية الجديدة للاتحاد الأوروبي المكلفة بمنع تدفق الأسلحة بحراً الى ليبيا، وأكد الممثل الأعلى للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي (جوزيف بوريل) برفض الخطط التركية لإرسال عسكريين إلى ليبيا، ودعا (بويل) الى أنهاء فوري للعنف والتدخل الاجنبي في ليبيا وشدد على رفضه للخطط التركية بإرسال عسكريين الى ليبيا في 7 يناير 2020[2].

3. **المـــــوقف الايطالي:** تعد ليبيا أهم مستعمراتها القديمة ولها مصالح في قطاع النفط في الغرب الليبي وخاصة شركة أيني، وهي تميل لتأييد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً بقيادة (السراج)، وإن كانت لا تمانع في الاتصال (بالمشير حفتر) اعترافاً بدوره في محاربة التنظيمات الإرهابية، وتحسباً لأحتمالات تغيير الموقف لصالحة في ليبيا.وتعتمد إيطاليا على نحو 35% من إمدادات النفط ونحو 20% من الغاز من ليبيا وقد أتخذ الموقف الإيطالي مسارين من الأزمة وهما عسكري وسياسي .[3]

4. **الموقـــــف الفرنسي:** بدأت فرنسا الأنخراط كوسيط سياسي في الأزمة الليبية بعد تولي الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) منصبه عام 2017، إذ أعلن رفضه لتدخل بلاده عسكريا في ليبيا، وكشف عن رغبته في الاضطلاع بدور في التسوية السياسية ووضع الملف الليبي على رأس أجندة سياسته الخارجية، وعقد (ماكرون) أتفاقيتين للتسوية السياسية الليبية خلال عام هي:اتفاق سانكلو، واتفاق مؤتمرباريس، وفرنسا لها استثمارات كبيرة في الجنوب الليبي، فضلاً عن اهتمامها بملف الهجرة

---

[1] سامح راشد، ما بعد التأزم الإقليمي، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 218، 2019، ص188-189.

[2] أضواء للبحـــــوث والدراســـات، ليبيا... أزمة أمـــــن دولي وتأثيرات الدور الاوروبي، 5 تشـــرين الثاني 2020، على www.adhwaa.nd

[3]منى سليمان، أبعاد وتطورات المواقف الأوروبية والدولية من الملف الليبي، السياسة الدولية القاهرة، العدد220، ص99.
منى سليمان، أبعاد وتطورات المواقف الأوروبية والدولية من الملف الليبي، السياسة الدولية القاهرة، العدد220، ص99.

الشرعية إلى اوروبا مثل ايطاليا، وهي تدعم معسكر حفتر سراً، بينما تتخذ موقف التوازن في استقبال السراج على أراضيها بعده رئيس الحكومة المعترف بها دولياً، اتساقاً مع موقف الأتحاد الأوروبي. [1]

5. **موقـــــف روسيا الاتحادية:** برز الدور الروسي بوضوح في الآونة الاخيرة وتحولت الى فاعل مؤثر وحاضر دوماً في مسار الأحداث وما يستجد على ساحة الصراع من تحولات ولعل ما توليه روسيا من الاهتمام بالأزمة الليبية ظهرت ملامحه في العديد من التحركات الدبلوماسية النشطة والفاعلة، وإستضافتها لمختلف اطراف الصراع، فضلاً عن ما اطلقته من مبادرات وعلى رأسها دعوة الرئيس الروسي ونظيره التركي لوقف إطلاق النار، إبتداء من منتصف 12 كانون الثاني 2020 وما تلاها من إستضافتها لمحادثات موسكو التي مهدت بدورها الطريق لعقد مؤتمر برلين، وروسيا لها رؤية مزدوجة في الصراع الدائر في ليبيا فهي ترى(حفتر) خليفاً محورياً لها في الشمال الافريقي خاصة في ملف تسليح الجيش الليبي في مرحلة ما بعد الحصار، وإعادة الاعمار بعد تهدئة الأزمة، فضلاً عن اهمية نفوذها للشمال الأفريقي كورقة تفاوضية مؤثرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. [2]

6. **الموقـــــف البريطاني:** أن الموقف المعروف لبريطانيا هو تأييد الاسلام السياسي وبعض تنظيماته المسلحة، لذلك فهي تؤيد معسكر السراج في محاولاتها استصدار قرارات لصالحه في مجلس الأمن[3]

7. **موقف الأمم المتحدة:** حذر الأمين العام للأمم المتحدة، (أنطونيو جوتيريش) يوم 4 فبراير 2020 من بلوغ المواجهات حول العالم مرحلة سيصعب التنبؤ بها والسيطرة عليها لاسيما في الملفين السوري والليبي ووصف خرق الحظر المفروض على تصدير السلاح لليبيا (بالفضيحة) وانتقد جوتيريش تجاهل

قرارات المجلس الملزمة قانونيا متهما الدول الداعمة للنزاع بأنها خالفت ما تعهدت به من عدم التدخل في الاوضاع في ليبيا. وعدم ارسال السلاح لاطراف النزاع وعدم المشاركة في اي مواجهات هناك كما اكد الأمين العام ان وقف اطلاق النار في ليبيا الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر برلين قد انتهك مرارا وتكرارا بسبب استمرار تسليم اسلحة وتصاعد القتال. كما حذر تقرير للأمم المتحدة الذي صدر في منتصف فبراير 2020 من مخاطر انتشار السلاح في ليبيا واوضح انها باتت تضم اكبر مخزون في

---

[1] منى سليمان، مصدر سبق ذكرة، ص99.

[2] عزة هاشم، المصالح والمحددات الروسية حيال الأزمة الليبية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد220، ص115.

[3] منى سليمان، مصدر سيق ذكرة، ص97.

العالم من الاسلحة غير الخاضعة للرقابة بما يتراوح بين 150–200 الف طن في جميع انحاء البلاد محذرا من تاثير انتشار هذه الاسلحة في حياة المدنيين. ولقد اثبتت الأمم المتحدة فشلاً متكرراً في رؤيتها للوضع في ليبيا، إذ تتغيير مواقفها بتغيير ممثليها عن الأزمة وأخرها(غسان سلامة)الذي طرح خارطة طريق لم يتمكن من تطبيقها على ارض الواقع [1].

المطـــلب الثاني: المواقـــف الإقليمية العربية من الأزمـــة الليبيـــة

يقف العالم العربي اليوم عند مفترق الطرق إذ يواجه مجموعة من التحديات الكبرى بصورة حادة ومتزامنة، فثورات الربيع العربي التي وعدت بالحرية والديمقراطية والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية تحولت الى صراعات داخلية وحروب أهلية تعصف بعدد من دول المنطقة مما يجعلها مهددة في وجودها ككيانات سياسية، كما ان هناك دول أخرى تعاني من الضعف والهشاشة مما يجعلها عاجزة عن القيام بوظائفها الرئيسية بفاعلية وكفاءة، ولذلك تراجعت فرص التنمية وتفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول وترسخت السلطوية السياسية من جديد وتراجعت فرص التحول الديمقراطي وتمدد الفاعلون المسلحون من غير الدول، فضلاً عن أن القضايا الرئيسة في العالم العربي أصبحت تدار من قبل قوى خارجية ويكفي الإشارة الى التدخلات العسكرية وغير العسكرية لكل من الولايات المتحدة وروسيا و(إسرائيل) وتركيا وإيران في شئون المنطقة[2].

فتح التدخل العسكري في ليبيا الباب للحروب بالوكالة على نحو مؤثر في هيكل المنطقة بأسرها، فقد مثلت الثورة الليبية تحدياً أمام الدول العربية الأخرى بعد أن أثارت إمكانية استخدام القوة العسكرية بل والتدخلات الخارجية الدولية ولم تكن الدول العربية الأخرى بما في ذلك تونس

ومصر واليمن والسودان بمعزل عن التأثيرات الإقليمية والتدخلات الخارجية على نحو قاد مسارها التحولي للأسوأ [3].

1. **الموقف الجـــزائري:** يرتكز الموقف الجزائري من الأزمة الليبية على عدة ثوابت تتمثل في الحفاظ على السيادة الوطنية الليبية والرفض التام لأي تدخل عسكري أجنبي مباشر وغير مباشر وتأكيد الحوار والحلول السلمية لتسوية الأزمة ودعوة المجتمع الدولي والأمن في ليبيا، وهناك مقاربتان للجزائر بالنسبة

---

(1) عصام عاشور، مصدر سبق ذكره، ص113. كذلك ينظر: منى سليمان، أبعاد وتطورات المواقف الأوروبية والدولية من الملف الليبي، السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد220، ص99 – 102.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص29.

(3) رغدة البهي، إعادة التفكير في ثورات الربيع العربي بعد خمس سنوات، السياسة الدولية، القاهرة العدد 206، 2016، ص193.

للأزمة في ليبيا إحدهما مقاربة داخلية تتعلق بضرورة الأنخراط في حوار وطني ليبي - ليبي بين الأطراف المتصارعة فيما تتعلق الأخرى بمقاربة إقليمية ودولية تتمحور حول تأكيد احترام السيادة الليبية ووقف كل أشكال وصور التدخل، تماشيا مع القرارات الأممية التي أصدرها مجلس الأمن الدولي ودعم الجهود الدولية والأممية الرامية إلى تسوية الأزمة . [1]

2. **الموقف التونـــسي:** على الرغم من الجدل الذي دار حول الموقف التونسي الرسمي من الأزمة وجملة التوقعات التي افترضت انحياز الجانب التونسي إلى صف حكومة الوفاق بزعامة (السراج) على حساب الجيش الوطني الليبي، خاصة مع تأكيد (راشد الغنوشي) رئيس مجلس نواب الشعب التونسي ورئيس حركة النهضة التابعة لتنظيم الإخوان المسلمين، أن تونس لا يمكنها إلا أن تدعم حكومة (السراج)وكذلك تصريح وزير الداخلية الليبي خلال مؤتمر صحفي في العاصمة تونس بأنه إذا سقطت طرابلس ستسقط تونس كذلك، خاصة وإن بيان رئاسة الجمهورية الذي صدر عقب زيارة الرئيس التركي اردوغان الى البلاد في 26 تشرين الثاني عام 2019 أكدت فيه تونس ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية والتزامها برفض التدخل الأجنبي في ليبيا والابتعاد عن الاصطفاف الإقليمي والتحيز إلى جانب أي طرف من أطراف الأزمة .وقد رفضت تونس التصريحات حول انضمامها إلى حلف تركي في ليبيا وأكدت أنها تقف على مسافة واحدة من مختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية في أزمة ليبيا كما أعلنت رفضها القاطع استخدام أراضيها لأية عمليات عسكرية في الداخل الليبي، ورغم تعاقب الحكومات وتغيير الرؤساء ظل موقف الدبلوماسية التونسية شبه ثابت من الأزمة في ليبيا [2]

3. **الموقف المـــصـــري:** ان سياسة مصر تجاه ليبيا مدفوعة بمصالح متعددة تبدأ من الاهتمامات الأمنية الضرورية إلى الاعتبارات الاقتصادية إلى الأهداف الأيديولوجية ومكافحة الإسلام السياسي، وفي حزيران 2020 قال الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) في تصريح له خلال تفقده قاعدة عسكرية متاخمة لليبيا، "إن تجاوز سرت والجفرة شرق ليبيا خط احمر" أعتبرته حكومة الوفاق إعلان حرب وتعدياً على سيادة ليبيا، فضلاً عن مطالبة الرئيس (السيسي) خلال لقاء عقدة في القاهرة مع شيوخ واعيان قبائل ليبية بأنظمام أبناء تلك القبائل في ما وصفه بجيش وطني موحد وحصر السلاح في يد دولة المؤسسات دون غيرها، إن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تمر بها ليبيا والتي

---

[16] أحمدعسكر، موقف تونس والجزائر من الأزمة الليبية، السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، 2020، العدد220، ص127. كذلك ينظر: الايمان مهذب وغازي كشميم، الحرب في ليبيا اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرضها المصالح ويحكمها التاريخ، 2020/7/23 www.aljazeera.net

[2] أحمد عسكر، مصدر سبق ذكره ، ص126.

تصاعدت إلى حد غير مسبوق بسبب التدخل التركي في الشأن الليبي، أمر يمثل أحد التحديات الرئيسة للأمن القومي المصري ويدفع بتنامي التهديدات على الاتجاه الإستراتيجي الغربي لمصر في ضوء انتشار الإرهاب والتطرف في دول شمال إفريقيا والساحل الصحراوي بما يزيد من تنامي زيادة الوجود الدولي في المنطقة تحت ذرائع محاربة الإرهاب إلى جانب انتشار عمليات تهريب السلاح والإتجار في المخدرات وتهريب السلع وتداعيات كل ذلك المحتملة على الأمن القومي المصري في المجالات المختلفة .[1]

4.موقف الإمـــــــارات العربية المتحدة: رغم البعد الجغرافي بين البلدين فإن الإمارات لم تتأخر عن دعم قوات(حفتر) في حربها على طرابلس ومنذ بدء حملته العسكرية المسماة عملية الكرامة ببنغازي عام 2014 مروراً بمحاولاته اقتحام طرابلس الذي بدأ في نيسان 2019 حصل اللواء حفتر على أسلحة من الامارات ودول اخرى رغم الحظر الأممي، ان ثمة أدراكاً عاماً لدى القوى الخارجية بأن المشهد الليبي ينطوي على صعوبة حسم توازنات القوى الداخلية بسبب تعددية الفاعليين السياسيين والميليشات بخلاف تنافس العديد من القوى الإقليمية والدولية متناقضة الأهداف والمصالح [2]

إن منافسة القوى تستهدف بالأساس تجميع أوراق الضغط أو إدارة معارك النفوذ بالنقاط الجزئية وذلك لدعم مصالحها الثنائية في ليبيا من جهة أو تقييد حركة المنافسين الأخرين سواء في النزاع الليبي أو قضايا أخرى متشابكة معها من جهة أخرى، ان لعبة النفوذ الخارجي في ليبيا تبدو في المجمل لا صفرية فاللاعبون المنخرطون فيها يدركون ان مكاسبهم وخسائرهم نسبية وليست مطلقة وأن زيادة حضورهم في المنطقة او قضية معينة قد تضغط أو تبتز لاعباً أخر دون إنهاء نفوذه كلياً نظراً لأن اللعبة تجري في سياق صراعي يشهد حضور لاعبين اكثر خارجيين وداخليين وبينهم تحالفات متباينة القدرات بما يصعب تنمية تأثيراتهم ومصالحهم، فعلى سبيل المثال فإن النزاع التركي– المصري لا يقتصر على الساحة الليبية إذ تدعم مصر الجيش الوطني بهدف بناء مؤسسات الدولة ومكافحة الفوضى، بينما تتحالف تركيا مع حكومة الوفاق ومليشياتها في غرب ليبيا، وانما يمتد أيضاً لملفات أخرى في المنطقة، كالطاقة من شرق المتوسط، وملف تنظيم الأخوان وغيرها، كذلك الأمر، فإن تباعد الرؤى بين روسيا وتركيا في ليبيا لا يمنع وجود تقاطعات مصلحية بينهما في الملف السوري.

ثانيا : التدخل التـــركي والإيراني في الأزمـــة الليبـــية

[1] سمير بدوي، تطورات الأزمة الليبية وتأثيرها في الأمن القومي المصري، السياسة الدولية، الأهرام، العدد220، ص135.

[2] عباس ميموني، بين الحياد والانحياز(الأزمة الليبية تقسم مواقف الدول العربية)، /2020/6/13، www0aa0com

لم يكن مستغرباً اتهام تركيا في تقرير للأمم المتحدة في نوفمبر 2019 بانتهاك حظر السلاح المفروض على ليبيا، إذ اعقب ذلك إبرام مذكرتي تفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق في أواخر نوفمبر 2019 حول التعاون الأمني والحدود البحرية، كان قد سبق ذلك إعلان الرئيس التركي أردوغان تقديم مساعدات عسكرية لحكومة الوفاق الليبي برئاسة السراج في مواجهة الجيش الوطني الليبي خلال معركة طرابلس منذ نشوبها في أبريل 2019 وذلك بهدف خلق توازن عسكري، وبرر أردوغان ذلك الأمر بأنه نتاج اتفاق عسكري مع الحكومة الليبية المعترف بها أممياً. بدت الشواهد واضحة على الدعم العسكري التركي الكثيف لحكومة الوفاق عندما تم رصد العديد من شحنات السلاح التركي في الموانئ الليبية خلال عامي 2018 و 2019 وهو ما برز واضحاً في استخدام الميلشيات المسلحة في معركة طرابلس:(المدرعات التركية بي إم سي كيربي، والطائرات دون طيار "بيرقدار تي بي2")[1] بل إن ثمة تقارير تشير الى وجود مستشارين عسكريين في معركة العاصمة التي أعلن الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير (حفتر) أن هدفه هو تحريرها من الميليشيات وجماعات الإرهاب، ولكن هذا التدخل في الساحة الليبية يثير تساؤلات عدة لدى المراقبين حول ما الذي تريده تركيا من مساندة حكومة الوفاق وحلفائها في غرب ليبيا، خاصة مصراته والإسلاميين برغم البعد الجغرافي النسبي بين البلدين، وكون ليبيا لا تتماس حدودياً مع تركيا. ولذلك سوف نبحث في هذا المبحث عن حقائق اساسية لتدخل تركيا في الأزمة الليبية من خلال المطالب التالية:

المطـــلب الأول: الـــدوافع التـــركية للتـــدخـــل في ليبيا

تركز تفسيرات التدخل التركي في الأزمة الليبية على عاملين رئيسيين: الأول/ ذو طابع واقعي يتعلق بطبيعة المصالح التجارية التركية في ليبيا الممتدة منذ عهد (القذافي) الى مرحلة ما بعد سقوطه 2011 بفعل تأثير رجال الأعمال في السياسات الخارجية لحزب العدالة والتنمية الحاكم أو حتى مطامح تركيا في تأمين خيارات متعددة في الطاقة الليبية بموازاة اعتمادها على روسيا وإيران، العامل الثاني/ طابع أيديولوجي يتعلق بدعم تنظيمات (الاسلام السياسي) في ليبيا كجزء من مساعي السياسة التركية لممارسة القوة الأيديولوجية الناعمة في الشرق الأوسط وتعويضاً في الوقت نفسه عن فشل تلك التنظيمات خاصة في الحالة المصرية بعد سقوط (تنظيم الاخوان) في ثورة 30 يونيو 2013، ولكن هذين العاملين التفسيريين: يمثلان وحدهما نظرة اكثر تعقيداً لحسابات تركيا المتداخلة التي تربط بين مصالحهما في ليبيا والأقليم ككل وذلك لأمرين: الأول أن الأزمة الليبية باتت متشابكة مع أزمات وقضايا الشرق الأوسط

[1] محمد منصور، الأسلحة التركية بين الضرورة والاستعراض، 2020، على الموقع www0aimayadeen0net

كالطاقة ومكافحة الإرهاب العابر للحدود والهجرة غير النظامية وأزمة سوريا وغيرها، والأمر الاخر: ان تملك موقعاً جيوسياسياً يصل بين الشرق الأوسط وأوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء، فضلاً عما تملكه من موارد نفطية وغاز وبالتالي فالقوى الساعية الى تعزيز نفوذها في ليبيا لا تستهدف وحسب تعزيز مصالحهما المباشرة في هذا البلد وإنما ايضاً مصالح اخرى مرتبطة بالتفاعلات الإقليمية والدولية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.[1]

وهناك دوافع تـــركية لنـــفوذها في ليبيا ومنها: [2]

1. تأمين النفوذ التركي في شمال وشرق إفريقيا، إذ تزامن إنتقال تركيا للتدخل المباشر في غرب ليبيا وإصرارها على موازنة المعادلة العسكرية مع الجيش الوطني، مع تراجعها النسبي مع حليفتها قطر على الساحة السودانية إثر خلع(نظام البشير) في نسيان 2019، وكانت تركيا تراهن على البشير كجزء من توسيع نفوذها في منطقة البحر الاحمر وعلى الجانب الاخر فإن الارتباط الليبي بمنطقة شمال افريقيا التي تسعى تركيا لتوسيع نفوذها فيها خاصة المغرب والجزائر وتونس يجعلها تتمسك بالتدخل الكثيف في معركة غرب ليبيا، لأن خروجها من ليبيا دون أوراق ضغط يعني تأثر أدوارها في باقي المنطقة.
2. توفير اوراق ضغط في شرق المتوسط، ذلك أن سعي تركيا لبناء توازن بين اطراف المعركة في طرابلس يستهدف في احد أبعاده الرئيسة الضغط على القاهرة في عدة ملفات أخرى، منها الايواء التركي لقيادات إخوانية متهمة بالإرهاب من قبل مصر والملف الليبي الذي استطاعت مصر إحراز نجاحات فيه، ثم ان اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط إذ عزلت التحركات الاقليمية المصرية تركيا من خلال بناء تحالفات تعاونية مع كل من قبرص واليونان عبر منتدى شرق غاز المتوسط.
3. تحويل تركيا الى قوة عسكرية إقليمية، ان تركيا التي اعتمدت في أحد ابعادها الإقليمية على ترويج القوة التابعة لها، عبر فكرة الدمج الإسلامي مع الحداثة الغربية لم يعد جذاباً، لا لدول منطقة الشرق الأوسط التي أختلطت فيها أزمة تيار (الإسلام السياسي) بموجات الإرهاب بالمنطقة، ولا حتى القوى الأوروبية الرافضة لانضمام تركيا في الاتحاد الاوروبي، لذلك تتجه تركيا اكثر في تفاعلات المنطقة

---

(1) Burak Tuygan, What is Turkey doing in Libya?, ahavalnews, 4 july 2020, www.ahvalnews.com

(2) خالد حنفي علي، الحسابات المتداخلة للانخراط التركي في النزاع الليبي، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 2019، القاهرة، 2020، ص 142-144 (بتصرف). كذلك لمزيد من المعلومات ينظر: محمد نور الدين،100 عام من تاريخ تركيا الحديث(سيرة سياسية واجتماعية 1920-2020)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت ،2020 .

نحو الترويج لنموذج القوة العسكرية الإقليمية كتعويض عن تراجع قوتها الناعمة اي الاعتماد المكثف على الأداة العسكرية في سياستها الخارجية.

المطـــــلب الثاني: التـــــدخل العســـكري التركـــي في ليبيا

بعد نحو 10 سنوات على نشوب الأزمة الليبية، ما تزال الحلول السياسية والاوضاع الميدانية بعيدة المنال على الحسم النهائي، غير ان تصورات الاشهر الاخيرة من عام 2020 احرزت تحولات في الاوضاع الليبية ميدانياً وسياسياً في ضوء تعاظم حجم التدخل العسكري التركي وما أثاره إقليمياً ودولياً من حالة استنفار فتحت الأزمة الليبية على كل المستويات في ضوء تفاعل نتائج العسكرة التركية للازمة ومحاولات إحياء التسوية السياسية.[1]

لقد وضعت هذه التطورات ليبيا في سباق بين المسارين السياسي والعسكري، الامر الذي جعل مصيرها رهناً بتفاعلات معقدة داخلياً وخارجياً، إذ كان للتدخل العسكري التركي المباشر دوراً كبيراً في الحيلولة دون خضوع طرابلس لسيطرة الجيش الوطني الليبي وبعد انعقاد مؤتمر برلين في 19 يناير 2020، شهد التدخل العسكري اسابيع من الهدوء النسبي، غير ان عدم احراز أي نجاح بمسارات التفاوض في مؤتمر برلين أدى الى استئناف القتال وارتفاع سقف أهداف الجانبين بهدف تحقيق تفوق ميداني ومكاسب عسكرية تكفل تغيير موازين القوة وبالتالي دعم المواقف التفاوضية في المسار السياسي، فعمقت تركيا على هذا الاساس تدخلها في المعارك بتقديم منظومات تسليح متقدمة ونقل أعداد من المقاتلين التابعين لفصائل إسلامية مسلحة من سوريا إلى غرب ليبيا.[2]

وضمن التصعيد العسكري التركي، نشرت الوزارة صوراً لعدد من الضباط الأتراك وهم يقومون بتدريب أفراد من مجموعات مسلحة ليبية تابعين لقوات حكومة الوفاق في أحد المناطق الواقعة غرب ليبيا، وكان اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه بين طرفي النزاع في ليبيا في مقر الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية والذي قوبل بترحيب وإشادة إقليمية ودولية باستثناء تركيا التي قللت من أهميته وشككت في مصداقيته[*]، في خطوة فسرها مراقبون بأنها تعكس انزعاجاً تركياً واضحاً من الاتفاق الذي سيفرز خارطة جديدة في ليبيا تتعارض مع المخططات والمصالح التركية هناك، وأعلنت وزارة الدفاع التركية عن

---

[1] ليبيا، هل يخوض أردوغان مغامرة وقودها السوريون، 8 يونيو 2020، بي بي سي، على الموقع: www.bbc.com

[2] محمد عبد الخالق قشقوش، الموقف التركي وتداعياته على الأزمة الليبية، السياسية الدولية، العدد220، ص121.

[*] قال الرئيس التركي أردوغان "إن الاتفاق تم على مستوى مندوبين احدهما يمثل اللواء المتقاعد خليفة حفتر والاخر قائد عسكري من مصراته يمثل حكومة الوفاق الوطني، لافتاً الى انه ليس اتفاقاً على أعلى مستوى. للمزيد ينظر: زاهر البيك، لماذا لم تذهب تركيا باتفاق وقف اطلاق النار(اتفاقية جنيف) في ليبيا، 2020/10/2، على الموقع www.aljazeera.net

استكمال تدريب ميليشيات حكومة الوفاق الوطني في مخالفة واضحة لاتفاقية جنيف 2020، وتنص المادة الثانية من الاتفاقية على "تجميد العمل بالاتفاقيات العسكرية الخاصة بالتدريب في الداخل الليبي" وخروج أطقم التدريب الى حيث تسلم الحكومة الجديدة الموحدة لأعمالها.[1]

لقد شكل التدخل العسكري التركي في ليبيا نقطة مفصلية في تفسيير الأوضاع على الارض، إذ تمكنت حكومة الوفاق الوطني في اسابيع من استعادة السيطرة على الشريط الساحلي بين طرابلس والحدود التونسية ثم الاستيلاء على "قاعدة الوطية العسكري" وبعدها مدينة "ترهونة" ذات الأهمية الجيوإستراتيجية والتي كانت تمثل مركزاً رئيساً للقيادة والسيطرة لدى الجيش الوطني الليبي، إذ أن الميزان العسكري الذي كان يميل بشكل واضح لصالح (قوات حفتر) (نيسان 2019–نيسان2020) عاد الى التوازن بين الجانبين، ورغم استمرار العمليات العسكرية وخروج ليبيا وتركيا بتصريحات حول الاستمرار في القتال والاتجاه شرقاً بدءاً من سرت، إلا أن التحركات الإقليمية وردود الافعال الدولية على هذه التطورات كشفت ان الأطراف الإقليمية المعنية بالملف الليبي وقوى العالم الكبرى، لن تسمح بانقلاب الاوضاع في ليبيا وسيطرة حكومة الوفاق على شرق ليبيا وانفرادها بالسلطة السياسية في عموم البلاد، وكان تقرير للأمم المتحدة قد كشف في وقت سابق انتهاك تركيا لقرارات حظر التسليح موكدا اتهامات وجهها الجيش الوطني الليبي إلى تركيا بمساعدة المليشيات التابعة لحكومة السراج في طرابلس وفور توقيع مذكرتي التفاهم الأخيرة أعلنت حكومة الوفاق عن دفعة جديدة من شحنات الأسلحة التركية، ويمكن حصر الأهداف الرئيسة للتدخل التركي في ليبيا في البعدين الاقتصادي والأيديولوجي اللذين يشكلان دافعين أساسيين للحكومة التركية في معظم تدخلاتها في شئون الدول العربية وقد يفهم البعض دوافع تركيا للتدخل في سوريا والعراق لارتباطها بالحدود المشتركة التي تجمعها مع البلدين، ولكن ليبيا التي تبعد الاف الكيلومترات عن الآراضي التركية تؤكد اطماع تركيا في البلدان العربية، اما البعد الاقتصادي فيتمثل برغبة تركيا في ترسيخ وجودها في البحر المتوسط وإعطائها طابعا شرعيا من خلال الاتفاق الأخير مع حكومة السراج في ليبيا والذي يرسم الحدود البحرية بين الطرفين وذلك بعد الرفض الأوروبي لعمليات التنقيب التي تجريها سفن تركية في البحر المتوسط على السواحل القبرصية، فيما وصفته اليونان بأنه أمر مناف للعقل من الناحية الجغرافية، لأنه يتجاهل وجود جزيرة كريت اليونانية بين الساحلين التركي والليبي، فضلا عن وجودها في البحر المتوسط تطمح تركيا بمصادر الطاقة في الداخل الليبي وكذلك مشاريع إعادة الاعمار واستثمارات مستقبلية في البلاد. وفيما يتعلق بالبعد الأيديولوجي فإن المحرك الرئيسي

---

[1] تركيــا تخــرق اتفاقيــة جنيــف وتنتهــك وقــف اطــلاق النــار فــي ليبيــا، 25 اكتــوبر 2020، علــى الموقــع www.aletihadpress.com

للتدخلات التركية في الدول العربية يتمثل في جماعة (الإخوان المسلمين) وارتباطاتهم الأيديولوجية مع حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وقد كان الدافع الرئيسي لتدخل تركيا في الشأن السوري وقبلها في مصر هو نفسه الذي يحركها للتدخل في ليبيا وهو دعم مشروع الإخوان في حكم البلدان العربية والسيطرة على مقدراتها وكذلك محاولة الاقتراب من حدود مصر التي أفشلت مشروع الإخوان المسلمين [1].

المطلب الثـــــالث: الـدور الإيرانـــي مـــن الأزمـــة الليبيـــة

على الرغم من عدم وجود مصالح مباشرة بين إيران وليبيا بحكم البعد الجغرافي وعدم وجود أقلية شيعية في ليبيا، إلا أنه ظهرت بعض المؤشرات الهامة التي تؤكد سعي إيران لايجاد موطئ قدم لها هناك، ولاسيما بعد 2011 قبل احداث الربيع العربي، والاطاحة بالرئيس السابق القذافي على خلفية الكميات النفطية الهائلة التي تتمتع بها هذه الدولة، كونها سوق للمنتجات الإيرانية وبخاصة العسكرية منها، فضلاً عن انها إحدى الساحات الهامة التي يمكن لإيران العمل من خلالها على مواجهة المحور الامريكي – الخليجي المناوئ لها في عدد من العواصم العربية ولقد ساهمت إيران مع تركيا في أثارت الصراع في عدد من دول المنطقة ومن بينهم ليبيا.[2]

ان الرغبة الإيرانية بالتدخل في الأزمة الليبية نابعة من محاولاتها لاضعاف المحور الامريكي – الخليجي على خلفية الدعم الكبير الذي يقدمه هذا المعسكر لقوات (المشير خليفة) حفتر، في الوقت الذي توجد فيه عدد من الملفات العالقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية كما سبق ذكره في المبحث السابق، يتصدرها مستقبل الاتفاق النووي الذي خرجت منه الولايات المتحدة 2018، فضلاً عن الصراع الدائر بين إيران من ناحية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من ناحية اخرى، إذ تدرك إيران ان مصير ليبيا سيكون كنظيرتها سوريا التي كانت ولازالت ساحة مفتوحة لبسط النفوذ من قبل جميع الحلفاء الإقليمين والدوليين، لذا تحاول إيران ايجاد موطئ قدم لها هناك انطلاقاً من موقع ليبيا الجغرافي المتميز الذي يعد نافذة هامة على القارتين الأوروبية والافريقية. [3]

---

[1] محمد خلفـان الصـوافي، الأزمـة فـي ليبيـا: خارطـة الصـراع وتطوراتـه ومسـاراته المسـتقبلية، علـى الموقـع www.trendsresearch.org كـذلك ينظـر: سـمير بـدوي، تطـورات الأزمـة الليبيـة وتأثيرهـا فـي الأمـن القـومي المصري، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد (220) ابريل 2020، ص 135.

[2] مرفت زكريا، دوافع متعددة – الأزمة الليبية من الإستراتيجية الإيرانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/9/27 على الرابط: www.acrseg.org

[3] امير عبد اللهيان، ليبيا تحترق لعشرة اعوام في نيران شعلتها: امريكا والصهاينة، مهر للانباء، 2020/6/8، على الموقع: www.ar.mehrnews.com

تعمدت إيران إضافة بعض الضبابية على موقفها إزاء الأزمة الليبية وعدم التدخل فيها بشكل مباشر على خلفية إدراكها لأهمية ليبيا بالنسبة للآوروبين ولاسيما فيما يتعلق بمصادر النفط والغاز الموجودة في شرق المتوسط في ظل احتياجها الشديد لهم للوقوف الى جانبها في مواجهة الضغوط الامريكية والحفاظ على الاتفاق النووي الإيراني الذي تقول إيران على امكانية عودة الولايات المتحدة بعد انتهاء مدة حكم (ترامب) ومجيء آخر ديمقراطي، ومن ناحية ثانية أكد مندوب (إسرائيل) الدائم لدى الأمم المتحدة "داني دانون" خلال رسالة بعثها الى مجلس الأمن على إمداد إيران لقوات حفتر الليبية بأسلحة متطورة، على خلفية التقاط بعض الصور للمسلحين الموالين لحفتر وبحوزتهم أسلحة إيرانية الصنع من طراز (دهلاوية) الذي يعد بمثابة نسخة معدلة من (الكورنت) الروسي، وعليه يتضح من ذلك مدى استثمار إيران الحرب الدائرة من ليبيا لبيع السلاح، فضلاً عن تورطها في دعم المليشيات التابعة لكلا الطرفين المتصارعين[1]. هناك اسباب من وجهة نظر المحللون تدفع إيران الى تكثيف دعمها للجيش الوطني الليبي استناداً الى تحليلات وخلفيات تاريخية وهي [2]:-

1. تحاول إيران مواجهة تركيا عبر الساحة الليبية لرفضها المقاربة السياسية التركية في الملف السوري، ذلك ان محاولة إضعاف تركيا في سوريا مفيد للأجندة الإيرانية بتصفية حساباتها مع تركيا في ساحة آخرى بدلاً من الاصطدام المباشر في سوريا، بما يزيد حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي حول ليبيا، خاصة في ظل تباين المصالح بين اغلب الدول المشتركة في ذلك الصراع.
2. ان إيران تستخدم الملف الليبي لتحسين علاقتها مع دول مثل فرنسا ومصر والأمارات كورقة مقايضة في البحث عن تسوية للأزمة السورية بالنظر لخريطة المصالح المتبادلة.
3. ان الحكومة الإيرانية ليس لديها الموارد الكافية للعب دور مؤثر في الأزمة الليبية متعددة الأطراف، إذ تحتاج إيران المزيد من الموارد المالية للازمة للحفاظ على وكلائها في المنطقة، من خلال أنشطة غير مشروعة تسهلها إيران وتدعمها كما هو الحال في لبنان من خلال إنتاج المخدرات وتهريبها.
4. ان الساحة الليبية ممكن ان تتحول الى سوق لأسلحتها او لتجارة المخدرات أو لتبيض الاموال أو لاستغلال النفط الليبي، وتعزيز نفوذها في سوريا من خلال ملئ الفراغ الذي يتركه مقاتلوا الجماعات الإرهابية الموالية لتركيا وبالتحديد جبهة النصرة الذين تقوم تركيا بنقلهم لليبيا.

---

[1] هوامش حول اتهام إسرائيل لإيران بإرسال أسلحة متطورة الى حفتر، 2020/5/12، عربي 21-، على الموقع: https://cutt.ly/aiuWQPL/ .

[2] عبدالله عيسى الشريف، إيران قد تدعم حفتر في ليبيا تحسباً للعلاقات مع مصر ونكاية في تركيا، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 8 يونيو 2020، على الموقع: www.afaip.com

أن الأزمة الليبية تتخذ مساراً أكبر تعقيداً، بالنظر الى طبيعة التدخلات الإقليمية والدولية وحجمها، وتبني المؤشرات لمزيد من عسكرة المشهد وتتجة نحو الصراع والحرب اكثر منها نحو التوافق على حل سلمي يضمن الاستقرار ويحفظ وحدة الدولة ومؤسساتها، ولما كان الأمر كذلك ففي الحروب تتبدل المواقع بتغير الأسلحة والاجندات وطبيعة التدخلات ومستواها وينطبق ذلك على ما آلت إليه السياسة الخارجية التركية والنفوذ الإيراني في الأزمة الليبية سلباً أو إيجاباً [1].

اما وجهـــــة الـــنظر الاخرى لبعـــــض المحللين فنجد [2]

1. أن الدور الإيراني في ليبيا لايتجاوز دوراً لوجيستياً، وتقديم الخبرة لتركيا في الالتفاف على العقوبات الدولية ومساعدتها في نقل المقاتلين والأسلحة الى ليبيا، لكنهم يعدون وجود دور لإيران في الأزمة الليبية مؤشراً خطيراً يجب الوقوف عنده ورصده، يتعلق بشكل رئيس بالتنسيق الإيراني التركي في سياسات التدخل بدول الجوار.
2. ان تركيا كانت تقدم نفسها بعدها دولة صديقة تدعم جيرانها في التنمية، لكنها بدأت تتبنى المنهج الإيراني نفسه من التدخل، فضلاً عن ان التنسيق بين البلدين بهذه الطريقة يعني ان البلدين تحولا الى عبء على منطقة، وعلى السلم والأمن الدوليين، لأن المجتمع الدولي كان يحاول مناهضة التدخل الإيراني واليوم مطالب بالتصدي لدورين التركي والإيراني.
3. ان التدخل التركي طويل الأمد في ليبيا إذا ما استحوذت بالفعل على قواعد عسكرية، يمكن ان يجلب دوراً لإيران مستقلاً، ومع ذلك لاتزال تركيا لاترغب في إفساد علاقتها بالولايات المتحدة، التي تمنحها الدور لممارستها في ليبيا، بعَدها ذراعاً لها في مواجهة الدور الروسي المتنامي.
4. ان تركيا لاتنقل المقاتلين والسلاح فقط، وانما انتقلت الى مستوى اعلى وهو المنظومات التسليحية المتطورة والغطاء الجوي لعمليات المليشيات على الأرض، هناك تدخل تركي كامل وإستراتيجي وهو خطر تغض الولايات المتحدة الطرف عنه، كما يستبعد ان يطلب السراج دعماً إيرانياً لانه ربما يكلف الاعتراف الدولي به.

---

[1] عبدالله عيسى الشريف، مصدر سبق ذكره، (بتصرف)

[2] إنجي مجدي، الأزمة الليبية تفتح أبواب التحالف بين أنقرة وطهران، 19 يونيو 2020، على الموقع: www.independentarabia.com / كذلك ينظر: هدى روؤف، التنافس التركي الإيراني وتفاهمات المصلحة، مجلة المرصد المصري، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية 2020، على الموقع: www.masad.ecsstudies.com (بتصرف)

5. قد تتفاوض تركيا وإيران على ترتيب ينطوي على تقسيم مجالات النفوذ التي تسمح لكل منهما بمتابعة مصالحة الخاصة، دون اشتباكات مباشرة وصراع، بينما يكمل كل منهما الآخر المالي والعسكري والاستخباراتي والاحتياجات الأيديولوجية، وقد أظهر(أردوغان) استعداداً لاستخدام عناصر (داعش) لملئ صفوف مليشياته التي تتجه الى ليبيا، كما استضافت إيران أعضاء القاعدة وأستفادة من تهديد التنظيم الإرهابي ونظرائها الافارقة المحليين، والاستفادة من دعم الدول للضغط على الحكومات المحلية الضعيفة وخلق حالة من عدم الاستقرار كما يمكنها التسلل الى البلدان الاكثر استقراراً من خلال الشبكات الدينية والدعاية عبر الانترنيت والمنظمات الإجرامية، مما يمنح كلتا البلدين النفوذ.

6. وثمة مؤشرات عدة لتزايد الحاجة الإيرانية للدعم التركي ومنها زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى تركيا في 15 حزيران 2020، وهو أحد اكثر الاجتماعات رفيعة المستوى التي عقدت منذ انتشار وباء كورونا وكان يهدف الى الحصول على الدعم التركي في تحقيق العقوبات وحظر الأسلحة، وفي المقابل فأن إيران ستساعد تركيا في ملفات عدة لذا أغلقت إيران دعمها لدور تركيا في ليبيا وإعلان (جواد ظريف) دعمه حكومة الوفاق الليبية وسط مزاعم بأن الحرس الثوري ينقل أسلحة سراً الى قوات الجيش الوطني الليبي المدعوم من روسيا بقيادة (الخليفة حفتر).

7. ان تحقيق التسوية المنشودة في ليبيا تتوقف على عاملين اساسيين: أولهما/ إدارة الأطراف الليبية المتصارعة والمتنافسة ومدى استعدادها للتصرف بمسئولية وطنية وتقديم تنازلات متبادلة، وثانيهما/ مدى توافق الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة الليبية بشأن خطة المبعوث الأممي، وحدود تعاونها من اجل تنفيذها وبدون ذلك فالأرجح هو استمرار الأزمة الليبية بكل ما يترتب عليها من تداعيات داخلية وإقليمية ودولية خلال المستقبل المنظور.

المطـــلب الرابع: احتمـــالات مستقبـــــل الأزمة الليبية

في ظل الأحداث الأخيرة على الساحة الليبية يصبح الحديث عن مستقبل الدولة أمرا ضروريا هنا، ويمكن الحديث عن **أربعـــــة احتـــمالات** هي:

1. أحتمال التسوية السلمية في إطار دولة مركزية: يظل هذا الاحتمال قائما في ظل جهود الأمم المتحدة ومحاولات دول جوار ليبيا والقوى الدولية الأخرى للوصول إلى تسوية سلمية للصراع عبر التفاوض، إذ إن استمرار الصراع قد يؤدي لحدوث ما يسمى مرحلة (نضج الصراع) وهي حالة تتحقق عندما يطول أمد الاقتتال المسلح دون أن تلوح في الأفق إمكانية تحقق نصر عسكري، بالرغم من فداحة التكاليف المادية عن الصراع بما يجعل مواصلة القتال نوعا من استنزاف القوى، وفي هذا الإطار من

المتوقع أن يتم إنتخاب لجنة وطنية لوضع الدستور واستيعاب الميليشيات المسلحة في إطار جيش وطني وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بما يرسخ دعائم الدولة الموحدة القائمة على اساس اللامركزية السياسية، ويسهم في العودة التدريجية اللااستقرار السياسي والأمني. طرح رئيس حكومة الوفاق الوطني مبادرة بهذا المعنى لتسوية الصراع، في يونيو 2019, ولكنها فشلت بسبب ما ذكره من ضرورة عدم مشاركة هؤلاء الذين يريدون عسكرة الدولة في ليبيا، في إشارة منه إلى حفتر. كما تتولى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتعاون مع طرفي الصراع، في ظل مقررات مؤتمر برلين، العمل على وقف دائم لإطلاق النار وتسهيل العودة الأمنة للمدنيين الى مناطقهم، وإيجاد آلية مراقبة مشتركة تقودها وتشرف عليها بعثة الأمم المتحدة واللجنة العسكرية المشتركة (5+5)، التي اقرها مؤتمر برلين.[1]

2. أحتمال تقاسم السلطة في ظل دولة فيدرالية: ربما نؤدي حالة اللانظام واللادولة والإستقطاب السياسي والعسكري الحاد الى إنكفاء القوى السياسية والمسلحة، كل داخل مناطق نفوذه، للإستئثار بما لديه من ثروة نفطية، وما يخضع لسيطرته من موانئ للتصدير وقد سبقت الإشارة الى تبني البعض خيار الفيدرالية، إنطلاقا من إقليم برقة، وفزان، والجبل الاخضر. وتبدو فرص هذا الخيار قائمة في ظل إتساع الفجوة بين اطراف الصراع، وضعف الثقة فيما بينهم، وصعوبة إجراء الانتخابات في البلاد تحت الظروف الأمنية الحالية، خاصة في مناطق درنة والجنوب الليبي، واحتمال عدم قبول اطراف الصراع بنتائج الانتخابات، إذا لم تأتي في مصلحتهم، لكن تجدر الإشارة الى ان مسألة الفيدرالية في تلك الحالة لا تعدو ان تكون ذريعة للاستئثار بموارد ومقدرات الدولة، وبالتالي فهي اقرب الى (تفتيت الدولة)، نظرا الى غياب سلطة مركزية قوية، قادرة على تحقيق التوازن بين الحكومات المركزية وحكومات الولايات، التي سوف تتحول، آنذاك الى جزر منعزلة لا رابط بينها.[2]

3. أحتمال تطبيق نظرية اللعبة الصفرية: قد يتحقق هذا الاحتمال حال نجاح احد اطراف الصراع في إلحاق هزيمة ساحقة بالطرف الاخر، وإجباره على الإذعان لموقفه، او الخروج من المشهد السياسي كليا، او العيش في المنفى. وكان (المشير حفتر) قد طرح هذا الاحتمال في يونيو 2019، مؤكدا قدرته على إلحاق الهزيمة بحكومة الوفاق الوطني، وحل الميليشيات الداعمة لها ونزع سلاحها، وكذا حال مختلف الكيانات الاخرى المنبثقة عن إتفاق الصخيرات، ومنح الضمانات الكافية لكل من

---

[1](1) أيمن شبانة، الصراع الليبي (عوامل التصعيد ومآلات التسوية)، السياسة الدولية، القاهرة،مركز الاهرام، العدد220، ص75.

(2) خالد حنفي علي، الحسابات المتداخلة للأنخراط التركي في النزاع الليبي، مصدر سبق ذكره، ص144.

يتعاون في هذا الإتجاه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على الاعداد للإنتخابات، وعودة المسار الديمقراطي وتشكيل لجنة صياغة دستور جديد وإعادة التوازن لقطاع النفط وعوائده. لكن هذا الاحتمال لايمثل حلا مقبولا للصراع الليبي ولا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الإستقرار السياسي والأمني بالبلاد لأنه يقوم إبتداءاً على إستبعاد القوى الاخرى او ادماجها بشكل إكراهي في الدولة والنسيج المجتمعي الأمر الذي ثبت فشله في كل الحالات التي طبق فيها تقريباُ وهو ما تأكده تجربتا إرتيريا وجنوب السودان على سبيل المثال.[1]

4. أحتمال الحرب الأهلية المفتوحة والممتدة: قد تستمر حالة الاستقطاب السياسي والأشتباكات المسلحة في ليبيا، في ظل تعدد روافد الدعم لأطراف الصراع وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، الأمر الذي قد يقضي إلى حدوث حرب أهلية مفتوحة تستعصي على التسوية في المستقبل المنظور، وهو احتمال كارثي في ليبيا الذي تبدو فرصة قائمة في ظل عدم القدرة على تنفيذ مقررات مؤتمر برلين، وعدم وجود آليات فاعلة للرقابة على تطبيق بنود الاتفاق واستمرار التدخلات الخارجية وتدفقات السلاح غير المشروعة.[2]

بعد عرض الأحتمالات الأربعة يمكن التصور ان الأحتمال الأول التسوية في إطار الدولة المركزية هو الأحتمال الأكثر رجحانا والذي يمكن ان يأخذ به أطراف الصراع في ظل توازنات القوى السياسية والعسكرية الراهنة في ليبيا ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية والتي ليس من مصلحتها الأستمرار في تحمل تبعات الفوضى في ليبيا وما يرتبط بذلك من استنزاف لمقدرات الليبيين البشرية والاقتصادية والعسكرية.

الخـــاتمــة

ظلت الساحة الليبية مرتعا للتدخلات الخارجية الدولية والإقليمية التي تسعى لتوجيه دفة التحولات السياسية بالبلاد والضغط بكل السبل لتحقيق مصالحها، بداية من دول حلف الناتو التي تهتم بشكل كبير بالثروة النفطية والتي بقيت في ليبيا بمخططاتها السياسية بعد أن أعلنت خروجها منها بألياتها العسكرية، كما تسعى تلك الدول للفوز بعقود إعادة إعمار ما دمرته قواتها مكتفية ببيانات جوفاء للإعراب عن التضامن مع الشعب الليبي ودعم العملية الانتقالية.

---

[1] أيمن شبانة، مصدر سبق ذكره، ص80.

[2] عبد الباري عطوان، لماذا تتراجع احتمالات المواجهه العسكرية في الأزمة الليبية هذه الأيام؟، مجلة رأي اليوم، على الرابط: www0raialyoum0com

وتعد تركيا الداعم الأهم لحكومة الوفاق الوطني، وهو الدعم الذي بدأ مستترا بتهريب الأسلحة ثم تجلى بشكل سافر مع صدور قرار البرلمان التركي بالتدخل العسكري في ليبيا في 2 يناير 2020 بذريعة حماية المدنيين، يأتي ذلك في سياق دعم تركيا لحماية الإخوان المسلمين في ليبيا بحيث يكون لها دور فاعل في أي تسويات أو ترتيبات سياسية مستقبلية. وزادت الأمور تعقيدا في ظل عدم توافق مجموعة دول جوارليبيا بشأن الاسلوب الأمثل للتعامل مع الصراع، كما انقسمتدول الجوار الليبي بشأن الموقف من التدخل التركي لدعم حكومة الوفاق الوطني، إذ عارضته مصر بشدة ودعت لاجتماع تشاوري بالقاهرة بحضور وزراء خارجية فرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص، فيما أكدت تونس عدم أكتراثها به رغم أنها تشغل حاليا مقعدا غير دائم في مجلس الأمن الدولي، بينما اكتفت الجزائر والسودان وتشاد والنيجر برفض التدخل دون اتخاذ إجراءات عملية لمواجهته.